باب النسب[1]

وبعضهم يقول: النسب في العرف، إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده. وهذا الباب تكون الإضافة فيه إلى الحرف أيضًا، فتسميته باب الإضافة، أجود من باب النسب، لعمومها وقصوره؛ وقيل: الإضافة تعم إضافة الخبر إلى المخبر عنه، وغير ذلك، فالنسب أخص بهذا الباب؛ وقال سيبويه: باب الإضافة، وهو باب النسب؛ ويقال: نسبة، بكسر النون وضمها.

(يُجْعَلُ حرف إعراب المنسوب إليه، ياء مشددة، تلي كسرة) نحو: هاشمي ومالكي؛ وإنما يكسر ما قبلها تشبيها بياء الإضافة.

(ويحذف لها عجز المركب غير المضاف) فما كان مركبا تركيب مزج، كبعلبك وخمسة عشر، أو تركيب جملة، كتأبط شرا، أو كان مركبا جاريا مجرى الجملة في الحكاية نحو: لولا، ينسب إلى صدره، ويحذف ما عداه، فتقول: بعلي وخمسي وتأبطي ولوي، بتخفيف الواو، وتقول في: كنت: كوني، والكوني الشيخ الكبير؛ لقوله: كنت وكنت؛ وشذ: كنتي، قال:

إذا ما كنت ملتمسا لغوث ... فلا تصرخ بكنتى كبير

وربما زادوا فيه نونًا، ويروي:

ولست بكنتى ولست بعاجن ... وشر الرجال الكنتنى وعاجن

وما ذكرته من أنه ينسب للصدر، موافق لكلام المصنف في الكافية الشافية والخلاصة، وهو أولى من المذكور هنا، فلو سميت بخرج اليوم زيد، لحذفت اليوم وزيدا، ونسبت لخرج، فقلت: خرجي، فتنسب للصدر، وتحذف ما عداه، ولا يقتصر في الحذف على العجز.

---

(١) النَّسب: يكون إذا قصد بإضافة الرّجل إلى أبٍ، أو قبيلة، أو بلد، أو صناعة، أو مذهب، أو نِحْلَة؛ كُسِر آخر ذلك الاسم، وأولي ياء مشدّدة تكون حرف إعرابه، كقولك: (مصرِيّ) و (تميمِيّ) و(بصرِيّ) و(كسائِيّ) و (حنبلِيّ). وتشديد الياء للفرق بين ياء النّسب، وياء المتكلّم.

ويصير الاسم المنسوب إليه صفةً بعد ما كان علَمًا، وإذا صار المنسوب إليه صفة عَمِلَ عَمَلَ الفعل وارتفع به الاسم الظّاهر،كقولك: (مررتُ برجلٍ هاشميٍّ أبوه)، وكقولك: (مررت برجلٍ قائم أخوه).

[انظر: ملحة الإعراب ٦٣/١، وعلل النحو ٥٢٩/١، واللمحة في شرح الملحة ٦٧٧/٢]

(وصدر المضاف إن تعرف بالثاني تحقيقًا) نحو: ابن الزبير، وابن عمر فتقول: زبيري وعمري.

(أو تقديرًا) كقولهم في النسب إلى أبي بكر: بكري، وذلك لأنه قبل العلمية، كان الأب معرفا ببكر، فيعد العلمية لم يتعرف الأول بالثاني تحقيقًا، بل تقديرًا، نظرا إلى ما قبل العلمية.

(وإلا فعجزه) أي وإن لا يتعرف الأول بالثاني تحقيقًا ولا تقديرًا نحو: امرئ القيس، فامرؤ لم يتعرف بالقيس، تحقيقًا ولا تقديرًا، لأن تعريفه بالعلمية، ولم يسبقها إضافة امرئ إلى القيس تقديرًا، كما تقرر ذلك في أبي بكر، فإن إضافة أب، اقتضت ذلك، لما هو وضع الكنية، نظرا إلى غالب استعمالها أو لازمه في الأصل، فتقول: امرئي ومرئي، وكذا اثنا عشر، تقول فيه: إثنى أو ثنوي، وتحذف الألف وعشرا، لتنزله منزلة النون؛ والنون تحذف هي والألف، فتقول: ثنوى واثنى، في النسب إلى اسمه: اثنان، إذا أجريته مجرى المثنى، نص على ذلك سيبويه.

(وقد يحذف صدره خوف اللبس) كقولهم في النسب إلى عبد مناف وعبد الأشهل: منافي وأشهلي، إذ لو قالوا: عبدي لا لتبس؛ وقالوا في عبد القيس: عبدي، لأن القيس ليس بشيء معروف يضاف إليه عبد، وقال المبرد: قياس الباب فيما يعرف بثان معروف، كابن الزبير وابن كراع، أن يضاف إلى الثاني، وما كان الثاني فيه غير معروف كعبد القيس وامرئ القيس، أن يضاف إلى الأول؛ واعترض عليه السيرافي بالنسبة إلى ثاني الكني، كأبي بكر، فإن الثاني غير معروف، ولا الكني موضوعه على ذلك، وقد يكنى من لا ولد له، وأجيب بأن الأصل في الكني، إضافة أب وأم إلى اسم معروف معين قبل ذلك، وهذا ليس في عبد القيس ونحوه، وهذا ما سبقت الإشارة إليه قبل، والمراد بالمضاف ما كان علمًا، تعليقا أو غلبة، كما سبق تمثيله، فلا يدخل نحو: غلام زيد، فالنسب في هذا إما إلى الأول أو الثاني، على حسب القصد، وقيل: هو كابن الزبير وأبي بكر، فيقال فيه: زيدي، وهو ضعيف.

(وقد يفعل ذلك ببعلبك ونحوه) فيقال: بكى، بحذف الصدر، وقياسه: بعلي، وهذا يحكي عن الجرمي، فيجيز النسبة إلى أي الجزءين شئت، فتقول في حضرموت مثلاً: حضري وموتي.

(ولا يقاس عليه الجملة، خلافًا للجرمي) في إجازته في الجملة أيضًا أن ينسب إلى الأول وإلى الثاني، فتقول: تأبطي وشري؛ واستأنس بما ذهب إليه من ذلك بقوله:

تزوجتهـــا راميـــة هرمزيـــة بفضل الذي أعطى الأمير من النقد

وغيره من النحويين لم يخير في ذلك، بل قال: إنه يجوز النسبة إليهما معًا كما سيأتي نحو: البعلي البكي وهو نظير البيت، ولم يرد السماع بما ذكر الجرمي من التخيير، وظاهر كلام الأخفش يقتضيه أيضًا، لكن لم يسمع ذلك في الجملة، وما سمع في مركب المزج إلا كما تقدم، ولا في مركب الجملة، النسبة إلى ثاني الجزءين.

(ويحذف الآخر، إن كان تاء تأنيث) فتقول في النسبة إلى فاطمة: فاطمي؛ وإنا حذفوها، لئلا يؤدي إلى اجتماع تاءين في بعض الصور، كما لو نسبت مؤنثة لفاطمة للزم: فاطمتية حينئذ، وقول الناس: درهم خليفتي، بثبوت التاء لحن.

(أو زيادتي تصحيح) فتقول في مسلمين ومسلمات، علمين أو غير علمين: مسلمي.

(أو شبيهتيهما) نحو: عشرين وأخواته، فتقول: عشري، بحذف الزيادتين، ويدخل في الشبيه، زيادة التثنية، فتقول في النسبة إلى زيدين: زيدي، ومن جعل الإعراب على النون قال: زيداني، كما تقول في حمدان: حمداني، وكذا من قال: هذه نصيبين، فأعرب على النون قال: نصيبيني.

(أو ياء منقوص غير ثلاثي) نحو: قاض ومعتل ومستدع، فتقول قاضي ومعتلي ومستدعي، بحذف الياء، لالتقاء الساكنين؛ وسيأتي حكم الثلاثي.

(أو ياء مشددة) نحو: كرسي ومرمي وشافعي، وإنما حذفت كراهة اجتماع أربع ياءات، ولأنه لا يوجد اسم آخره أربع زوائد من جنس واحد.

(بعد أكثر من حرفين) احترز من حي وقصي وكسي، فسيأتي حكمه.

(أو ألفا للتأنيث رابعة) نحو: جمزي وحبلي في: جمزي وحبلي؛ وحذفت إجراء للألف مجرى الياء؛ وخرج بالتأنيث ألف الإلحاق، كعلقى في وجه، والأصلية كملهى، وسيأتي حكمهما.

(أو فوقها) أي فوق الرابعة.

(مطلقًا) أي إن كانت للتأنيث نحو: فوضوضى، أو أصلية نحو: مشترى ومستدعى، أو زائدة للتكثير نحو: قبعثرى، وإنما حذفت لطول الكلمة.

(أو واوا تلي مضموما ثالثا) نحو: عرقوة وترقوة، فتقول: عرقي وترقي، بحذف الواو.

(فصاعدا) نحو: فمحدوة، فتقول: قمحدوة، وإنما حذفوا، لأن تاء التأنيث تحذف، فيبقى آخر الاسم المعرب واو قبلها ضمة، فيجب قلب الواو ياء، والضمة كسرة، فيصير من باب قاض ومشتر، فتحذف الياء، كما تحذف من هذين.

وخرج المضموم الأول نحو: فو، من قولك: فو زيد، والمضموم الثاني، كأن يبنى من الرمي مثل سموة، فتقول: رموة، فلا تحذف الواو من هذين.

(أو حرف لين، مع نون تسقط للإضافة) نحو: زيدان واثنان وغيرهما، مما لحقته علامة التثنية، وقد سبق بيان ذلك، ولو سكت عن هذا، اكتفاء بدخوله فيما ذكر من التثنية، لكان وجها أولى. وخرج بقوله: تسقط ما إذا أعربته على النون، فإنها لا تحذف حينئذ للإضافة، فتبقى مع ما قبلها من حرف العلة في النسب، كما يبقى ذلك في حمدان ونحوه، وقد سبق ذكر ذلك.

(ويقلب واوا، ما تليه ياء النسب من ألف ثالثة) نحو: فتوي وعصوي في فتى وعصا.

(أو رابعة لغير التأنيث) نحو: ملهوي في ملهى، وعلقوي في علقى، إن جعلنا ألفه للإلحاق، وإن جعلناها للتأنيث، فالأحسن الحذف.

(أو همزة أبدلت من ألف التأنيث) نحو: حمراوي في حمراء، ومن العرب من يقر الهمزة، وهو قليل رديء، نقلة أبو حاتم.

(وفي همزة غيرها، تلي ألفا، وجهان) أصلية كانت كقراء للكثير القراءة، أو منقلبة عن أصل ككساء، أو للإلحاق كعلباء، فتقول: قرائي وقراوي، وكسائي وكساوي، وعلبائي وعلباوي، بإقرار الهمزة، وبقلبها واوا.

(أجودهما في الأصلية التصحيح) فقرائي بالهمز، أجود من قراوي بالواو، وتخصيصه الأصلية بذلك، يقتضي أنهما في الآخرين سواء؛ وقيل: يقتضي أن القلب أجود، وبعضهم يقول في كساء: إن الإقرار أحسن من القلب، ويقول في علباء العكس.

(وربما حذفت الألف الرابعة كائنة لغير التأنيث) وهي الأصلية كملهي، والملحقة كعلقي، في وجه، فتقول: ملهى، وعلقى، بالحذف، تشبيها بألف التأنيث.

(وقلبت كائنة له، فيما سكن ثانيه) نحو: حبلوي في حبلى، حملا على ملهى وعلقى، والأفصح الحذف نحو: حبلى، والثاني على سكونه؛ وشذوا في بني الحبلي: حي من الأنصار، فقالوا: الحبلى، بفتح الباء.

وخرج ما لم يسكن ثانيه نحو: جمزى، فليس فيه إلا الحذف، ولا يقلب الألف، لئلا تتوالى أربع متحركات في كلمة، وهو مفقود.

(وقد تزاد ألف قبل بدلها) نحو: حبلاوي.

(وبدل الرابعة التي للإلحاق) هذا ذكره أبو زيد، فأجاز في معزي: معزاوي، وحكى: أرطاوي، ولم يذكر سيبويه فيها إلا الحذف والقلب، وأجاز السيرافي، ملهاوي، على قياس: حبلاوي.

(ولا تقلب ألف معلي، ونحوه من المضاعف العين) فإذا وقعت الألف خامسة، وهي منقلبة عن أصل، وقبلها حرف مشدد كمعلى ومثنى ومعمى، فمذهب سيبويه والجمهور الحذف، كما لو لم يشدد ما قبلها، نحو مشترى، فحذفها متفق عليه.

(خلافًا ليونس) في جعلها مثل: معطي وملهي، في إجازة قلبها، وهو ضعيف، فليس الحرف المشدد كحرف واحد، بل هو حرفان؛ وقد ألزمه سيبويه أن يقول في عبدي: عبدوي، بقلب الألف واوا، كما قلبت في حبلي، فقيل: حبلوي، وهو لا يقول ذلك، بل يلزم الحذف، فيقول: عبدي.

(والنسب إلى: شج وحي وعلي وتحية ونحوهن، كالنسب إلى فتى) فتقلب اللام فيهن واوا، سواء اليائي والواوي، فتقول: شجوي وحيوي وعلوي وتحوي؛ وشج فعل كأشر، وما كان كذلك، تفتح عينه في النسب، كما سيأتي، فلما فتحت عين شج للنسب تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا، فصار مثل: فتى لفظًا؛ ومثل شج: عم، إلا أن اللام ياء، فتقول: عموي أيضًا، وإنما قلبت الياء واوا، كراهة اجتماع الأمثال؛ وأما حي، فلم ينسب إليه على لفظه، كراهة اجتماع أربع ياءات، فحركوا أول ياءيه بالفتح، فقلبت الثانية واوا، فصار حيوي كفتوي، ومثل حي تحي من تحية، ووزنه تفعلة، فنسب إليه كما ينسب إلى رمية، فقيل: تحوي كرموي، وإنما قيل: رموي، بحذف ياء المد، كما تحذف ياء صحيفة، فإنها فعلية مثلها، فكما يقال: صحفي، قيل: رموي، لصيرورتها بعد الحذف إلى فعل كأشر، فيفتح المكسور، فيصيران إلى فعل، كما سبق في شج، إلا أن تحية أجرى فيها الأصل مجرى الزائد، فياؤه المحذوفة أصلية، وياء رمية زائدة؛ ومثل تحية، في أصالة حرف العلة الذي يحذف: ثئية وهي التمكث، ومثله صورة: غزية وحمية، لزيادة الحرف، فتقول أيضًا: ثأوي وغزوي وحموي.

وفي بعض النسخ، ذكر على مع هذه، فيقال في النسب إلى علي ونحوه كشقي: علوي وشقوي، ووجه حذف الياء الزائدة بما سيأتي، فيصير فعلا بكسرة قبلها حرف واحد، فيفتح كما في نمر، فيصير علا كفتى، فيقال: علوي كفتوي.

(ويفتح ويصحح ثاني حي) فيقال: حيوي، كما سبق، وإنما لم يقولوا: حيوي بسكون الياء، لأن الياء والواو إذا اجتمعا، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت إحداهما في الأخرى، فيصير: حيي، باجتماع أربع ياءات؛ وإن كان الثاني ووا في الأصل، رد إلى أصله، فتقول في النسب إلى طي: طووي، لأنه من طويت.

(وشذ نحو: حيي وأميي) ذكر سيبويه أنهم يقولون في حي: حيوي، قال: وكذا كل شيء آخره هكذا؛ وحكي عن أبي عمرو، أنه كان يقول: حيي وليي، وإنما اختار أبو عمرو هذا، لأنه ليس فيه زائد يحذف، وقول سيبويه: آخره هكذا، يعني ياء مشددة؛ واعترض بأن كسياء: تصغير كساء، لا يقال فيه إلا كسيي، بياءين مشددتين، ولا يجوز فيه غير ذلك؛ ووجهه أنك حين صغرت اجتمعت ثلاث ياءات: ياء التصغير، والياء المنقلبة عن الألف، والياء المنقلبة عن الهمزة، فحين قيل: كسى، حذفت ياء الألف، وبقيت ياء التصغير وياء الهمزة، فإذا جيء بياء النسب، لا تحذف ياء التصغير، لأنها لمعنى باق، ولا ياء الهمزة، لئلا يتوالى الإعلال، لأنك حذفت ياء الألف، وللزوم تحريك ياء التصغير، فلذلك ثبتت الياءان، فما كان نحو: كسى مصغرًا، لا تحذف منه الياء المشددة أصلاً، وفي أثناء كلام سيبويه، ما يدل على هذا.

(وقد يعامل نحو: قاض ومرمي، معاملة شج وعلي) فيقال: قاضوي ومرموي، والقياس: قاضي ومرمي بالحذف؛ ونص أبو عمرو وسيبويه والأخفش، على شذوذ: قاضوي، ووجهه أنه فتح وسطه، ثم قلبت ياؤه واوًا، وهذا كما فتح وسط تغلب، فقيل: تغلبي، بالفتح، وفتح هذه ونحوه كثير عند سيبويه من المسموع.

ونظير: قاضوي، قوله:

وكيف لنا بالشرب، إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد

وأشذ من هذا، قولهم في النسب إلى العالية: علوي، بضم العين وسكون اللام، وفي النسب إلى البادية: بدوي، بفتح الدال؛ وإنما قيل: مرموي، تشبيها للياء المشددة، بعد أكثر من حرفين، بها، واقعة بعد حرفين، كعلي، فحذفت الياء الزائدة في مرمي، كما

تحذف في علي، وقلبت اللام واوا، فقيل: مرموي، كما يقال: علوي؛ وهذه لغة قليلة، والمختار ما سبق من حذف الياءين، فيقال: مرمي.

(ويحذف أيضًا لياء النسب، ما يليه المكسور لأجلها، من ياء مكسورة مدغم فيها) فتقول في النسب إلى سيد وغزيل: سيدي وغزيلي، بياء واحدة ساكنة؛ قال خطاب الماردي: وفي العرب قبيلة تسمى أسيد، كأنه تصغير أسود، ونسبت العرب إليها: أسيدي بالتخفيف. انتهى.

وشذت العرب في طيئ فقالوا: طائي، بقلب الياء ألفا، كما قالوا في تيجل: تاجل، والقياس: طيئي بياء ساكنة قبل الهمزة.

وخرج بقوله: ما يليه، ما لم يل الياء المذكورة، فإذا صغرت مهياما من هام، وقلت: مهييم على مفيعيل، للتعويض من المحذوف، قلت: مهييمي على مفيعيلي، ولا تحذف، لأن المكسور لياء النسب لم يل الياء المذكورة.

وخرج بمكسورة، المفتوحة نحو: هبيخ فتقول: هبيخي، ولا تحذف شيئًا؛ وبمدغم، ما لم يدغم، نحو مغيم، من أغيمت السماء، فهذه ياء مكسورة، يليها ما يكسر لياء النسب.

لكنها غير مدغم فيها، فلا يحذف، فيقال في النسب: مغيمي بإثبات الياء.

[النسب إلى المركب]

(وقد يُبْنَي من جزئي المركب: " فَعْلَل "، بفاء كل منهما وعينه) كقولهم في عبد شمس: عبشمي.

(فإن اعتلت عين الثاني، كَمُلَ البناء بلامه) كقولهم في امرئ القيس: مرقسي، وفي عبد القيس: عبقسي، وإنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع حروف العلة.

(أو بلام الأول) كقولهم في حضرموت: حضرمي، وفي تيم اللات: تيملي؛ وقولهم في عبد الدار: عبدري، يحتمل كونه مثل مرقسي، أو مثل حضرمي. ويدخل في قوله: المركب، مركب الإضافة والمزج والإسناد؛ وإنما يقال من ذلك ما سمع، ولا يطرد في شيء من المركبات.

(ويُنسب إليه) أي إلى ذلك المبني المكمل، كما سبق تمثيله.

(وربما نسب إليهما معًا، مزالا تركيبهما) فيقال: جاءني البعلي البكي، ومنه:

تزوجتها راميـــــة هرمزيـــــة

(أو صيغًا على زنة واحدة) نحو: البعلبكي والرامهرمزي.

(أو شبهًا به، فعوملا معاملته) أي شبه المركبان بما صيغ على زنة واحد، كقولهم في كنت: كنتي، نزلوا كنت، للشيخ، منزلة العلم، لكثرة وقوع هذا اللفظ منه. فنسبوا إلى لفظه، كما ينسب إلى المفرد، تشبيها له به.

[النسب إلى فُعَيْلَة وفَعِيْلَة وفَعُولَة]

(فصل): (يقال في فُعَيْلَة: فُعْلِيّ) كحنفي في حنيفة، حذفوا الياء الزائدة، ثم فتحوا الوسط، كما فعلوا في نمر، وذلك كراهة وجود الكسر في أكثر حروف الكلمة، مع ياء النسب؛ وشذ قولهم في عميرة – كلب – عميري، وأثبتوا الياء أيضًا في النسب إلى السليقة، وهي الطبيعة، يقال: فلان يتكلم بسليقية، بياء النسب، أي بطبعه، لا عن تعلم؛ وقالوا في بني عبيدة – حي من تميم – عبدي، بحذف الياء، وضم أوله، للفرق بينه وبين عبيدة، من قوم آخرين؛ وقالوا في زبينة: زباني، بالألف شذوذًا، ولو سميت بزبينة، ثم نسبت لم تقل إلا: زبني، على القياس، نص عليه سيبويه، وهو مطرد في كل ما شذت العرب فيه في النسب، إذا سميت به، ثم نسبت، لم تنسب إلا على القياس.

(وفي فَعِيْلَة وفَعُولَة: فَعَلِيّ) فتقول في حهينة وبثينة: جهني وبثني، وشذ في ردينة: رديني؛ وأما فعولة، فمذهب سيبويه، أنك تحذف الواو، كما حذفوا الياء، وتفتح العين، فتقول في حمولة وركوبة: حملي وركبي، قياسًا على قولهم في أزد شنوءة: شنئي؛ وذهب الأخفش والمبرد والجرمي إلى أنك تنسب إليه على لفظه، ولا تحذف شيئًا، فتقول: ركوبي، قالوا: وشنيئي شاذ، وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو، وتبقي الضمة، فتقول: ركبي؛ وفي الغرة لابن الدهان، نسبة هذا إلى سيبويه والأخفش، وهو وهم، والصحيح في المسألة، قول سيبويه، للسماع.

وقولهم: وشنيئي شاذ، جوابه أنه لو ورد نحوه مخالفا له، صح ذلك، ولكن لم يسمع في فعولة غيره، ولم يسمع إلا كذلك، فهو جميع المسموع منهم، فصار أصلا يقاس عليه.

(ما لم يضاعفن) نحو: شديدة وعديدة وضرورة، فتقول: شديدي وعديدي وضروري، ولا تحذف الياء ولا الواو، كراهة اجتماع المثلين.

(أو تعدم الشهرة) هذا القيد لم يتعرض له سيبويه ولا نحاة المغاربة، بل المشهور وغيره سواء في الحذف، حيث يحذف، وفي الإثبات، حيث يثبت، ولعله تحرز من قولهم في ردينية: رديني،

(أو تَعْتَل عين فَعُوْلة أو فَعِيْلَة، صحيحة اللام) ثبت قوله: فعولة في بعض النسخ دون بعض، ومثاله. قؤوله، ومثال فعيلة: طويلة، فتقول: قؤولي وطويلي، ولا تحذف،

لئلا تتحرك الواو، وينفتح ما قبلها، فتقلب ألفا، فيكثر التغيير؛ ومثل فعيلة فعيلة، فتقول في لويزة: لويزي، بلا حذف، حملا على طويلة.

وخرج بصحيحة اللام، ما اعتلت لامه، وعينه معتلة، فإن ياءه تحذف نحو: طوية وحيية، فتقول: طووي وحيوي.

(وقد يقال: فُعْلّى وفَعَلّى في فُعَيْل وفَعِيْل، صحيحي اللام) كقولهم في هذيل: هذلي، وفي ثقيف: ثقفي؛ والقياس عدم الحذف، فتقول: هذيلي وثقيفي. واحترز بصحيحي، من قصي وعلي ونحوهما؛ وذكروا في قصي وجهين، أحدهما الإثبات، فتقول: قصيي، والثاني الحذف، فتقول: قصوى؛ ولم يذكر سيبويه في فعيل إلا الحذف، فقال: إنك تقول في عدي: عدوى؛ وذكر الفارسي فيه وجهي قصي، والفرق بينهما أن الكسرة قبل الياء أثقل من الضمة، فلذا لم يذكر سيبويه إلا الحذف.

(ولا يقاس عليه) فلا يقال في فعيل وفعيل، صحيحي اللام: فعلى وفعلى إلا حيث سمع، بل تثبت الياء؛ ومن المسموع أيضًا: قرشي في قريش، وسلمي في سليم، وفقمي في فقيم كنانة، وأما فقيم من تميم، فلم يشذوا فيه.

(وفَعُوْلَة المعتل اللام، كالصحيحها) فينسب إلى عدوة، كما ينسب إلى شنوءة، فتقول: عدوى، كما تقول: شنئي.

(لا كفعول) فلا تقول في عدوة: عدوي، بلا تغيير، كما يقال ذلك في عدو.

(خلافًا للمبرد في المسألتين) فالمسألة الأولى مسألة هذيل وثقيف ونحوهما، وقد سبق أن الحذف فيهما جار على غير القياس، وقال المبرد: بل يجوز ذلك قياسًا، واختار المصنف القصر على السماع، لقلة ما ورد من ذلك، وقال السيرافي: الحذف في هذا خارج عن الشذوذ، وهو كثير جدا في لغة الحجاز؛ والمسألة الثانية مسألة فعولة المعتلة اللام، اختار المصنف فيها كما في الصحيح اللام، وهو مقتضي ما سبق عن سيبويه في شنوءة، ومذهب المبرد عدم الحذف، وقد سبق ذكر قوله، فكما تقول عنده: ركوبي في ركوب وركوبة، تقول في عدوة: عدوي كعدو؛ وإن أدى الحذف إلى التقاء مثلين لم تحذف، بل تقول في تميم: تميمي، وفي سلول: سلولي.

[النسب إلى الثلاثي المكسور العين]

(وتفتح غالبًا عين الثلاثي المكسورة) نحو: نمر وإبل ودئل، فتقول: نمري وإبلي ودؤلي بالفتح، وذلك كراهة للكسر في جميع حروف الكلمة، أو في أكثرها، مع ياء النسب.

واستظهر بقوله: غالبًا، على قولهم في الصعق: صعقي، بكسر العين مع كسر الصاد إتباعا، وهو شاذ، وقيل: إن كسرة الفاء إذا كانت إتباعا، تفتح العين، فيقال: صعقي، ثم إن شئت، بقيت الصاد على حركة الإتباع، وإن شئت فتحتها؛ والمعروف أن فتح عين نمر ونحوه في النسب واجب؛ وقال طاهر القزويني: إن ذلك جائز لا واجب.

(وقد يفعل ذلك بنحو: تغلب) الإشارة إلى فتح العين، ونحو تغلب ما كان على أربعة، وثالثة مكسور، كيثرب ومشرق ومغرب، فيجوز في هذا كله فتح المكسور في النسب، فتقول: تغلبي وثيربي ومشرقي ومغربي، فإن كان الاسم على أكثر من ذلك، لم يفتح المكسور، فتقول في جحمرش: جحمرشي، بالكسر لا غير؛ وفي قوله: وقد، إشعار بقلة الفتح في تغلب ونحوه، وسيأتي بسط هذا.

(وفي القياس عليه خلاف) ثبت هذا في نسخة عليها خطه، وكلام النحويين مضطرب في المسألة، فقال الصفار في شرح الكتاب: جملة النحويين على جواز الوجهين: بقاء الكسر، والتخفيف بالفتح، في تغلب ونحوه، وقال الجرمي: إن الفتح شاذ، والقياس الكسر؛ وقال غير الصفار: إن الفتح مطرد عند المبرد وابن السراج والفارسي وجماعة، شاذ عند سيبويه والخليل، وتوسط الجزولي فقال: المختار أن لا يفتح؛ وكلام سيبويه والخليل ظاهر في عدم القياس؛ ويحتمل أن يفهم منه خلاف ذلك.

(ولا يغير نحو: جندل) مما توالت حركاته، وكسر ما قبل آخره، كهديد وعلبط، فإذا نسبت إلى هذا النوع لم تغير كسرته فتحة، بل ينسب إليه على لفظه، فتقول: جندلي وهديدي وعلبطي؛ وهذا لا خلاف فيه، لأنه لما تحرك الأولان بغير الكسر، قاوما ما بعدهما من المكسورين. وجندل الموضع الذي فيه حجارة، والهديد اللبن الخاثر، وعمش العين، يقال: بعينه هديد، أي عمش، والعلبط: الضخم.

فصل:

[في النسب إلى الثنائي]

(فصل): (لا يجبر في النسب، من المحذوف الفاء أو العين إلا المعتل اللام) فالمحذوف الفاء، المعتل اللام نحو: شية ودية، والمحذوف العين، المعتل اللام نحو: المري ويرى علمين، والأصل: المرئي ويرأى، فحذفت العين، فتقول في النسب إلى هذين القسمين: وشوي أو وشيي، على ما سيأتي من الخلاف؛ والمرئى واليرئى، برد الفاء والعين؛ فإن كانت اللام صحيحة، لم ترد الفاء ولا العين، فتقول في عدة ولدة: عدى ولدى؛ وإنما ردوا في شية ونحوه، ولم يردوا في عدة ونحوه، لأن التاء تحذف للنسب، فيبقى شية بعد ذلك على حرفين، ثانيهما حرف علة، وهو مفقود، وهذا بخلاف عدة ونحوه؛ وتقول في سه: سهي، وأصله: سته، بدليل أستاه في الجمع، وستيه في التصغير، وكذلك لو سميت بمذ قلت: مذي، وأصله: منذ، فحذفت العين؛ وهذا الذي ذكره من رد العين إذا صحت اللام، هو في غير المضاعف، فلو سميت برب، مخففا من رب، ثم نسبت، رددت المحذوف، فقلت: ربى بالتضعيف، نص عليه سيبويه، ولا خلاف فيه.

(وأما المحذوفها) أي المحذوف اللام.

(فيجبر بردها) أي برد اللام.

(إن كان معتل العين) نحو شاه، أصله: شوهة كصحفة، فحذفت لامه، فوليت تاء التأنيث الواو، ففتحت فصارت متحركة مفتوحا ما قبلها، فقلبت ألفا، ودليل أن المحذوف الهاء قولهم في الجمع: شياه، ودليل سكون الواو، أن فعلة أكثر في كلامهم من فعلة، فتقول في النسب: شاهي، برد المحذوف.

ومذهب سيبويه أنك تبقي الألف، ولا تأتي بواو موضعها، لأجل رد اللام، لأنه لا يعتد بما عرض، كما أنك في يد: يدوي، بالتحريك، نظرا إلى ما كان عليه الحرف قبل رد اللام؛ والمنقول عن الأخفش، أنك تقول: شوهي، فتأتي بالواو، كما تقول في يد: يديي، فترد الدال إلى أصلها من السكون، وقد رجع في الأوسط إلى قول سيبويه، وحكي عن العرب: عدوي، بالفتح، وقاس عليه: يدوي، وقال في النسب إلى شاه: شاهي، كما هو قول سيبويه.

(وكذا الصحيحها) أي الصحيح العين.

(إن جبر بردها في التثنية) نحو: أخ وأب، قالوا في التثنية: أخوان وأبوان، برد اللام، فترد في النسب، فيقال: أخوي وأبوي.

(والجمع بالألف والتاء) نحو: أخت وسنة، قالوا في الجمع المذكر: أخوات وسنوات، برد اللام، فيقال في النسب: أخوي وسنوي، ومن جعل اللام هاء في سنة، قال: سنهي، وقد قالوا: سانهت.

(وإلا فوجهان) أي وإن لا يجبر بالرد في التثنية والجمع المذكور، فوجهان: الرد وعدمه، وذلك نحو: غد وشفة، يقال في التثنية: غدان وشفتان، ولم يجمع شفة بالألف والتاء، استغناء بجمع التكسير، ولام غد واو، لقوله:

وما الناس إلا كالديار، وأهلها بها يوم حلوها و وغدوا، بلاقع

ولام شفة هاء، بدليل شفاة، وشافهت فلانا، فتقول في النسب: غدوي وشفهي، وغدي وشفي، بالإثبات والحذف؛ والمراد بقوله فيما قبل هذا: إن جبر: إن جبر وجوبًا، فلا يدخل يد ودم فيه، ويدخلان في قوله: وإلا فوجهان؛ إذ التقدير: وإلا يجبر وجوبًا، فإن قولهم: يديان ودميان، قليل أو ضرورة، فتقول في النسب: يدوي ويدي، ودموي ودمي، بالرد وعدمه؛ وإنما حملت قوله على ذلك، ليوافق كلام النحويين، فيد ودم عندهم، مما يجوز فيه الوجهان.

(وتفتح عين المجبور، غير المضاعف، مطلقًا) أي سواء كان أصلها السكون، كشية، أصلها: وشية، ويد، أصلها: يدي، أو كان متحركا، كأخ وأب، فتقول: وشوي ويدوي وأبوي وأخوي، بفتح العين في الجميع؛ وأصل وشوي: وشوي بكسر الواو والشين، لأنك ترد الفاء، مع بقاء العين على حركتها، ثم فتحت الشين، كما فتحت باء إبل في النسب؛ ولما فتحت الشين، ثارت الياء ألفا، لانفتاح ما قبلها، فيصير الاسم من الثلاثي الذي آخره ألف، فتقلب في النسب واوا؛ وهذا الفتح إنما هو في غير المضاعف، وأما المضاعف فلا يفتح، بل تكون العين ساكنة، وهو اتفاق فتقول في رب مخففا: ربي بالتضعيف، ولم يفتحوا، كراهة ثقل التكرار، وقوم من عبد القيس، يقال لهم: قرة، مخفف الراء، قالوا في النسب إليهم: قري بتشديد الراء.

(خلافًا للأخفش، في تسكين ما أصله السكون) فتقول في يد وشاه: يدوي وشوهي، بسكون العين، عملا بالأصل، وقد سبق ذكر هذا عنه، وأن مذهب سيبويه التحريك، وأنك تقول على مذهبه: شاهي، كما سبق تقريره، ويدوي كما سبق ذكره،

وسبق أيضًا أن الأخفش رجع في الأوسط إلى قول سيبويه، وهو قول الأكثرين، والسماع يعضده، وهو قول العرب: عدوي، بفتح الدال، كما سبق ذكره.

(وإن جبر ما فيه همزة الوصل، حذفت، وإن لم يجبر، لم تحذف) سقط هذا من بعض النسخ، وثبت في نسخة البهاء الرقي وفي غيرها، والمعنى: إن رددت المحذوف مما فيه همزة الوصل حذفتها، وإلا فلا، فكأنها عوض المحذوف، فلا يجتمعان، فتقول في ابن واسم واست: بنوي وسموي وستوي؛ ويجوز في السين من سموي الكسر والضم، ويجيء فيه خلاف سيبويه والأخفش، إذ أصله: سمو بسكون الميم، فتفتحها عند سيبويه، وتسكنها على المشهور عن الأخفش، وتقول: اسمي وابني واستهي، بإقرار الهمزة، إذ لم يرد ما حذف، ويجيء في همزة اسمي الضم والكسر، فالوجهان عند العرب في السين عند سقوط الهمزة، وفي الهمزة عند وجودها.

(وإن كان حرف لين آخر الثنائي الذي لم يعلم له ثالث ضعف) فتقول في النسب إلى كي: كيوي، كما تقول في النسب إلى حي: حيوي، لأن كيا صار بالتضعيف مثله، وتقول في النسب إلى لو: لوي بالتضعيف.

(وإن كان ألفا، جعل ضعفها همزة) فتقول في رجل سمي لا: لاء بالمد، فإذا نسبت، جاز فيه وجهان: إقرار الهمزة، فتقول: لائي، وإبدالها واوا، فتقول: لاوي. وخرج بقوله: حرف لين، كم ونحوه، فلا يجب تضعيفه، بل يجوز، فتقول: كمي وكمي، بالتخفيف والتثقيل.

فصل:

[في النسب لما آخر ياء أو واو قبلها ألف]

(فصل): (تبدل همزة ياء نحو: سقاية وحولايا) فتقول: سقائي وحولائي، بالهمز فيهما، وذلك أن الياء تحذف لأجل ياء النسب، وكذا ألف التأنيث، يجب حذفها في مثل هذا، لأنها فيما زاد على أربعة، فتبقى الياء متطرفة، وقبلها ألف زائدة، فتبدل همزة، كما فعل في كسائ ورداء؛ وعلم من كلامه، أن الواو في شقاوة ونحوها، لا تبدل همزة، بل تقر بحالها، فتقول: شقاوي، وذلك لأن العرب قد تقلب الهمزة واوا، فإذا وجدت الواو، لم تغير.

(وقد تجعل واوا) ثبت هذا في نسخة البهاء الرقي، وهو صحيح، فتقول: شقاوي وحولاوي؛ والضمير في: تجعل، للهمزة.

(وفي نحو: غاية، ثلاثة أوجه) وهو ما ثالثه ياء بعد ألف، كطاية وثاية.

أحدها: بقاؤه على لفظه، فيقال: غايي؛

الثاني: قلب الياء همزة، كما فعل في سقاية؛

الثالث: قلب الهمزة المبدلة من الياء واوًا.

(أجودها الهمز) ثبت هذا في نسخة البهاء الرقي، وذلك لسلامته من ثقل الياءات، مع الكسر الموجود، ذلك في الوجه الأول؛ ومن الإبدال بعد الإبدال، كما في الوجه الثالث؛ والطاية السطح، والثاية مأوى الغنم.

(ولا يغير ما لامه ياء أو واو، من الثلاثي الصحيح العين، الساكنها، باتفاق، إن كان مجردا) فتقول في: ظبي ودلو: ظبيي ودلوي؛ وخرج بالصحيح، حي ونحوه، وقد سبق حكمه.

(وإن أنث بالتاء، عومل معاملة منقوص ثلاثي، إن كان ياء) فتقول في ظبية ودمية: ظبوي ودموي، كما تفول في شج: شجوي؛ والدمية: الصورة من العاج وغيره.

(وفاقًا ليونس) ومذهب سيبويه، أنه لا يغير منه إلا ما ورد تغييره، ومنه: قروي، في النسبة إلى القربة.

(لا إن كان واوا، وفاقا لغيره) فتقول في غزوة: غزوى، بسكون العين؛ وحاصل ما في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: البقاء على ما كان عليه في اليائي والواوي، فتقول في ظبية: ظبيي وفي غزوة: غزوي، بسكون العين فيهما، وبقاء الياء والواو، وهو الذي يعزي للخليل وسيبويه، واختاره ابن أبي الربيع.

الثاني: أن ينسب إليهما كما ينسب إلى المقصور الثلاثي، فيقال: ظبوي وغزوي، بفتح العين وبالواو، وهو مذهب يونس، واختاره الزجاج.

والثالث: التفرقة، بجعل اليائي كالمنقوص، وبقاء الواوي على لفظه، وهو اختيار ابن عصفور، وكذا المصنف على هذه النسخة؛ ووجهه أن السماع ورد بما قال يونس في اليائي، قالوا في حي من العرب، يقال لهم: بنو زنية: زنوي، وفي البطية: بطوي؛ وأما الواوي فقاسه على اليائي، والسماع ورد بخلاف قوله؛ قالوا في بني جروة، وهم حي من العرب: جروي، بسكون الراء؛ وزعم بعض النحويين أن الخليل يجيز الوجهين في اليائي، ويختار الإقرار على الأصل؛ ونقل سيبويه عن الخليل يحتمله.

وفي نسخة البهاء الرقي: **(وإن أنث بالتاء، فكذلك، خلافًا ليونس، في فتح عينه، وقلب يائه واوا)** وهذا موافق لما قدمناه من النقل عن الخليل وسيبويه.

[النسب إلى أخت ونظائرها]

(والنسب إلى أخت ونظائرها، كالنسب إلى مذكراتها) فتقول فيه وفي بنت وثنتان: أخوي وبنوي وثنوي، كما تفعل لو نسبت إلى ما لا تاء فيه من ذلك؛ وإنما فتح ما كان ساكنا قبل التاء، لأنه بحذفها لأجل النسب، صار متطرفا، فأشبه دال يد، وميم دم، وفتح الأول في أخوي وبنوي، لأنهم حين جمعوا، فتحوا، وقالوا: أخوات وبنات.

(خلافًا ليونس، في إيلاء ياء النسب التاء) فيقول: أختي وبنتي، والقول الول لسيبويه والخليل؛ ووجهه أن التاء، وإن كانت للإلحاق، معاملة معاملة تاء التأنيث، لخصوص ما هي فيه بالمؤنث، وحين جمعت العرب، ردت إلى الأصل ولم تعتد بالتاء؛ ووجه مذهب يونس، أن التاء للإلحاق بقفل وجذع، فأجرى الملحق مجرى الأصلي؛ وذهب الأخفش إلى أنه يحذف التاء من هذا النوع، ويقر ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته، فتقول: أخوي وبنوي وثنيي.

[النسب إلى فم وابنم]

(وتقول في فم، ومن اسمه: فو زيد: فمي وفموي) وقد نص سيبويه على أن فما يقال فيه، على لغة من قال في التثنية: فمان: فمي، وعلى لغة من قال: فموان: فموي، وكان القياس أن يقال عند الرد: فوهي، لكن سيبويه نظر إلى ما سمع في التثنية من قولهم: فموان، فألحق النسب به؛وأما فو زيد، فإذا أفرد المضاف فيه صار فما، فيأتي فيه ما أتي في فم مفردًا.

(وفي ابنم: ابنمي وابني وبنوي) فالأول، على لفظه، ولم يسمع، ولإنما قيل نظرا؛ وإذا فتحت نونه في الأحوال كلها، فلا كلام، وإن أتبعتها، ففي مررت بابنمي، قيل قياسه، أن يجوز فيه ما جاز في تغلبي من الفتح.

والثاني، على حذف الميم، وإبقاء الهمزة، فيصير النسب إليه كالنسب إلى ابن.

والثالث، على حذفهما، كما يقال في ابن: بنوي.

[النسب إلى الجمع]

(وينسب إلى الجمع بلفظ واحده، إن استعمل) فتقول في الفرائض: فرضي، وكذا في الكتب: كتابي؛ وقول الناس: فرائضي وكتبي، يعد في اللحن، وأجاز ذلك قوم.

(وإلا فبلفظه) ومنه قولهم: أعرابي، فأعرب جمع لا واحد له من لفظه مستعمل، وليس جمع عرب، وفاقا لسيبويه، لأن العرب يقع على البادي والحاضر، والأعراب يخص أهل البادية.

(وربما نسب إلى ذي الواحد بلفظه، لشبهه بواحد) قالوا: كلابي الخلق، وقياسه: كلبي الخلق، وذلك لشبه كلاب بكتاب وهو واحد.

وثبت في بعض النسخ التي عليها خطه:

(لشبهه بواحد في الوزن، وصلاحيته للجمع) فقال في جمع كلاب: كلابات. وفي قوله: وربما، إشعار بقلة ذلك، وغيره يجعله شاذا.

(وحكم اسم الجمع، والجمع الغالب، والمسمى به، حكم الواحد) فتقول في قوم: قومي، وكذا اسم الجنس، فتقول في تمر: تمري، هكذا قيل؛ وتقول في الأنصار: أنصاري، لأنه وإن كان باقيًا على جمعيته، غلب على قوم بأعيانهم؛ وتقول في كلاب وأنمار، اسمي قبيلتين: كلابي وأنماري، ومنه قولهم: المدائني، في النسب إلى المدائن، وهو بلد بعينه.

(وذو الواحد الشاذ، كذي الواحد القياسي) فينسب إلى الواحد الشاذ الذي ليس جاريا على القياس الجمع، فتقول في مذاكير: ذكري، وفى ملامح: لمحي، وهو قول سيبويه.

(لا كالمهمل الواحد، خلافًا لأبي زيد) في أنه ينسب إلى لفظ الجمع، نظرا إلى أن ذلك الواحد لشذوذه صار كالعدم، فتقول: مذاكيري وملامحي؛ وقد حكى أبو زيد هذا عن العرب، فلا ينبغي أن يرد مطلقًا، قال أبو زيد: قالوا في النسب إلى محاسن: محاسني.

[فتح عين تمرات وأرضين]

(ويلتزم فتح عين تمرات وأرضين ونحوهما) فإذا سميت بتمرات، ثم نسبت، حذفت الألف والتاء، وفتحت العين، فقلت: تمري، وإنما فتحت، لئلا يلتبس بالنسب إلى تمرات باقيًا على الجمعية، فإنك ترده إلى الواحد، فجعلوا سكون العين في هذا، وفتحها في ذاك فرقا؛ نص على الفتح في العلم سيبويه؛ وإذا نسبت إلى أرضين قلت: أرضي، بفتح العين، ووجهه ما سبق من قصد الفرق، فإن الجمع يرد في النسب إلى واحده، إلا أن يكون ساكن العين.

(وكسر فاء سنين ونحوه) فإذا سميت بسنين، وأعربته بالحروف، حذفت حرف العلة والنون، وقلت: سني، بكسر النون لأجل النسب، وتكسر السين أيضًا؛ وإن أعربته بالحركات، لم تحذف شيئًا، بل تقول: سنيني؛ وإن لم يسم به، وأعربته كالجمع، رددته إلى المفرد، وقلت: سنوي أو سنهي، كما سبق؛ وإن جعلت الإعراب على النون، نسبت إليه على لفظه، لأنه مفرد لفظًا، جمع معنى، فصار مثل قوم، فتقول: سنيني.

(إن كن أعلاما) أي تمرات وأرضين وسنين ونحوها.

(وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد، إن أمن اللبس) ثبت هذا في نسخة عليها خطه، ومثال ذلك: الفرهودي بالضم في الفراهيد، وهو علم لبطن من الأزد، منهم الخليل شيخ سيبويه، يقال في النسب إليهم: الفراهيدي، على صيغة الجمع، للعلمية، كما قالوا: المدائني والمعافري، ويقال: الفرهودي، بالرد إلى الواحد، لأمن اللبس، وهو أنه ليس لغيرهم هذا الاسم، وقيل:لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود؛ وفي الصحاح: الفرهود حي من نجد، وهو بطن من الآزد، يقال لهم: الفراهيد، منهم الخليل، يقال: رجل فراهيدي، وكان يونس يقول: فرهودي.

[شواذ النسب[1]]

(وما غُيّر في النسب تغييرًا لم يُذْكَر أو سلم مما ذُكِرَ اطراده لم يُقْس عليه) فالأول نحو قولهم: سهلي، بضم السين، في النسب إلى سهل، بفتح السين؛ ولا يقاس على هذا، فلا يقال في كلب: كلبي، بضم الكاف؛ والثاني كقولهم في عميرة كلب: عميري، والقياس: عمري كحنفي، كما سبق، وكقولهم في ثقيف: ثقفي، والقياس على الصحيح: ثقيفي، كما سبق أيضًا.

---

(١) اعلم أن ابن عصفور قال في المقرب: والمنسوب على غير قياس ثلاثة أنواع، نوع كان بابه أن يتغير فلم يتغير، ونوع كان بابه ألا يتغير فغير، ونوع كان بابه أن يتغير ضربا من التغيير فغير تغييرا آخرا، فمما غير وبابه ألا يتغير قولهم في النسب إلى هذيل وسليم: هذلي وسلمي، وإلى فقيم وقريش ومليح خزاعة: فقمي وقرشي وملحي وإلى أمسي والبصرة: إمسي وبصري، بكسر الهمزة والباء، وإلى السهل والدهر: سهلي ودهري بضم السين والدال، وإلى البحر: بحراني في أحد القولين، وإلى الجمة: جماني، وإلى الرقبة: رقباني، وإلى اللحية: لحياني، وإلى أفق: أفقي بفتح الهمزة والفاء، وإلى خراسان: خراسي وخرسي وإلى الحمض: حمضي بفتح الميم، وإلى الطلح: طلاحي. وإلى الخريف: خرفي بفتح الخاء وتسكين الراء وإلى قفا: قفي، وإلى الشام: شام، وإلى اليمن: يمان، وإلى تهامة: تهام، وإلى ثقيف: ثقفي وإلى الأنف: أنافي للعظيم الأنف، وإلى وبار: أباري، وإلى الروح: روحاني. وإلى مرو: مروزي، ولا يقال في غير الإنسان إلا، مروي وإلى الري رازي، ومما ترك تغييره وبابه أن يتغير قولهم في النسب إلى سليقة وعميرة كلب وسليمة: سليقي وعميري وسليمي، وإلى حمراء: حمرائي بالهمز، وإلى بعلبك: بعلبكي حكاهما الكوفيون، وإلى كنت: كنتي، وإلى البحرين: بحراني في أصح القولين، ومما غير خلاف تغييره الذي يجب فيه، قولهم في النسب إلى زيينة: زباني، وإلى الحيرة وطيىء: حاري وطائي، وإلى العالية: علو يوالى البادية بدوي، وإلى الشتاء: شتوي، وإلى بني عبيدة: عبدي وإلى جذيمة: جذمي بضم الجيم والعين، وإلى بني الحبلى من الأنصار: حبلي بفتح الباء، وإلى دستواء وبهراء وصنعاء وروحاء: صنعاني وبهراني ودستواني وروحاني، وإلى حروراء وجلولاء: حروري وجلولي، وإلى أمية وطهية:أموي وطهوي بفتح الطاء وسكون الهاء. وإلى عبد قيس وعبد شمس وعبد الدار وحضرموت ودراء بجرد وامرئ القيس الشاعر خاصة: عبقسي وعبشمي وعبدري وحضرمي ودراوردي ومرقسي، وإلى سوق مازن: سقزني، وإلى سوق الليل: سقلي، وإلى سوق العطش سقشي وإلى سوق يحيى: سقحى، وإلى دار البطيخ: دربخي، وإلى كنت كنتني.

[فصل:
في ياء النسب]

(فصل): (قد تلحق ياء النسب، أسماء أبعاض الجسد، مبنية على فعال) نحو: رؤاسي، للعظم الرأس، وأنافي، للعظيم الأنف.

(أو مزيدًا في آخرها ألف ونون) رقباني ولحياني، للعظيم الرقبة واللحية.

(للدلالة على عظمها) أي عظم تلك الأبعاض، وقد لحقت فعالا في غير ذلك، قالوا في الشيء الذي يكون طوله أو عرضه شبرا أو شبرين مثلاً إلى العشرة: أحادي وثنائي إلى عشاري.

(وتلحق أيضًا، فارقه بين الواحد وجنسه) نحو قولهم: زنجي وزنج، ويهودي ويهود؛ كما قالوا: تمرة وتمر.

(وعلامة للمبالغة) كقولهم: رجل أعجمي وأحمري، إذا كان كثير العجمة والحمرة، كما قالوا: رواية، إلا أن زيادة التاء للمبالغة، أكثر من زيادة ياء النسب لها.

(وزائدة لازمة) نحو كرسي، وحواري بمعنى ناصر، وفي الخبر: " الزبير ابن عمتي، وحواري من أمتي ".

(وغير لازمة) كقول الصلتان العبدي:

أنا الصلتاني الذي قد علمتم إذا ما تحكم، فهو بالحكم صادع

وقوله:

أطرابا، وأنت فنسري والدهر بالإنسان دواري

وليست الياء فيه للمبالغة، لأنها استفيدت من فعال، هكذا قيل؛ وفيه بحث، وهذا كله مقصور على السماع، فلا يقال في العظيم الكبد: كبادي، ولا في العظيم الرأس: رأساني، ولا غير ذلك مما سبق، إلا إن سمع.

(ويستغنى عنها غالبًا بصوغ " فَعَّال "، من لفظ المنسوب إليه، إن قصد الاحتراف) الضمير لياء النسب، واستظهر بقوله: غالبًا، على قولهم: بتي، في بائع البتوت، وهي الأكسية، ومنه: عثمان البتي، أحد الفقهاء، وقولهم: عطري، في بائع العطر، وقالوا أيضًا: بتات وعطار.

وفي نسخة البهاء الرقي، عوض بفعال، قوله: بصوغ فعال، ولا فرق، إلا أن هذه أوضح؛ والمقصود أن فعالا يكثر في الحرف نحو: الخباز والقزاز والسقاء، أي المعالج لذلك.

(وبصوغ " فَاعِلٌ "، إن قُصِدَ صاحب الشيء) فيقال عند قصد صاحب كذا، لا المحترف: لابن وتامر ورامح، أي صاحب لبن وتمر ورمح.

(وقد يقام أحدهما مقام الآخر) فمن قيام فعال مقام فاعل قولهم: نبال أي صاحب نبل، قال امرؤ القيس:

وليس بذي رمح، فيطعنني به وليس بذي سيف، وليس بنبال

وعليه حمل بعضهم: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ...﴾ [فصلت: ٤٦]، أي بذي ظلم، ولا ينقاس، قال سيبويه: وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، لا تقول لصاحب الفاكهة: فكاه، ولا لصاحب الشعير: شعار؛ ومن قيام فاعل مقام فعال، قولهم: حائك في معنى حواك، لأن الحياكة من الحرف.

(وغيرهما، مقامهما) قالوا: امرأة معطار، أي ذات عطر، ورجل طعم، أي ذو طعام، ورجل نهر، أي ذو عمل في النهار، أنشد سيبويه:

ولست بليلي، ولكني نهر لا أدلج الليل، ولكن أبتكر

واستعمل معطير للعطار، قال العجاج يصف الحمار والأتن:

يتبعن جأبا كمدق المعطير

أي العطار، وهذا كله لا ينقاس.

وقال المبرد: إن فاعلاً بمعنى صاحب كذا، قياس، ومذهب سيبويه خلافًا، فهو عنده كثير، ولا يقاس عليه.

(وقد يُعَوَّض من إحدى ياءي النسب، ألف قبل اللام) أي قبل لام الكلمة، كقولهم في يمني: يمان، وقولهم في شامي: شام، فيصيران كقاض، وهو شاذ و قال:

تهامون، نجديون، كيدا ونجدة لكل أناس من وقائعهم سجل

(وشذ اجتماعهما) قالوا: يماني وشامي.

(وفتحوا تاء تِهَامٍ، لخفاء العوض) والقياس أن لا تفتح، بل تبقى على كسرها، كما بقى يمان وشآم على الفتح، لكن لما ظهر العوض في هذين، لم يحتج إلى تغيير يتبين به

التعويض، فأصلهما يمن وشام، فتعويض الألف ظاهر، بخلاف تهام، فأصله تهامة، فقد ردوه إلى تهم أو تهم، ثم عوضت الألف من إحدى ياءي النسب، ففتحت التاء حينئذ، ليظهر التعويض.

obeikandl.com